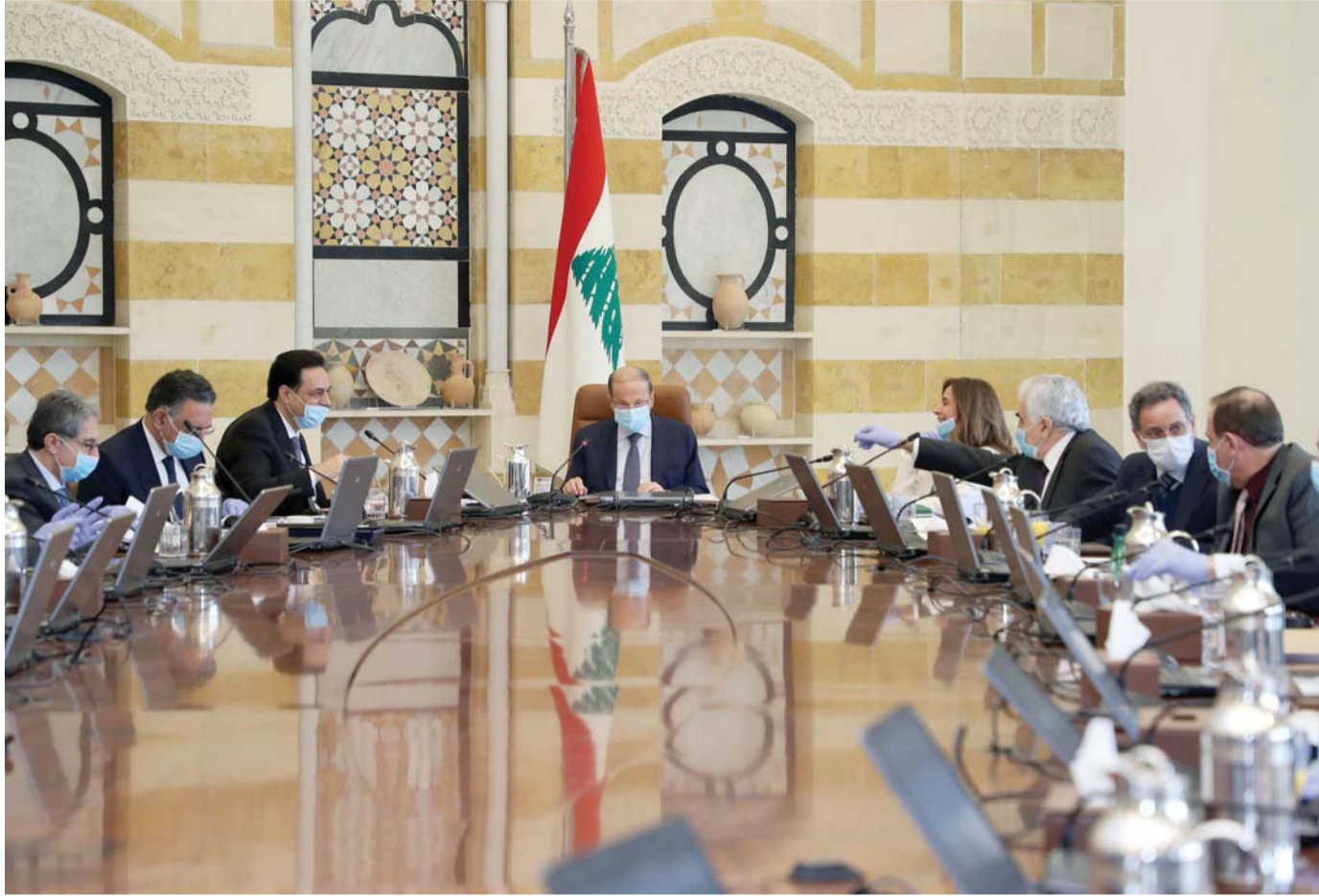


لبنان بين علتين.. وباء عابر وفايروسات سياسية مزمنة

سلاح حزب الله وتدخلات إيران أكثر فتكا باللبنانيين من كوفيد-19



لبنان يجد حلا لمواجهة كورونا، فماذا عن علل السياسة

يساعد لبنان على التعافي. فبال تعاون مع صندوق النقد الدولي، يمكن للحكومة اللبنانية أن تبدأ في تنفيذ خطة إصلاحات اقتصادية هيكلية وتصبح مؤهلة للحصول على قروض ومنح بمليارات الدولارات. يمكن مصادرة وإغلاق البنوك اللبنانية التي تتعامل مع الموارد المالية غير المشروعة لحزب الله، كما يمكن معالجة الفساد المستشري. ويمكن للقوات المسلحة اللبنانية إعادة تأكيد السيادة اللبنانية، ونزع سلاح حزب الله، والإصرار على تحويله إلى حزب سياسي يتنافس مع الأحزاب السياسية الأخرى، بدلاً من كونه جزءاً من الميليشيات التي تهدد الأحزاب السياسية الأخرى والمتمسكة بنظام أجنبي.

لا شيء من هذا محتمل أن يحدث عن بعد. لقد أدى فايروس حزب الله إلى إضعاف لبنان بعد أن استطاع أن يشفي نفسه. والعودة، كالعادة، لا تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعمل أي شيء مفيد.

ويتم صنع الذخائر الموجهة بدقة في مصانع في لبنان وسوريا. لكن الصواريخ التقليدية يتم تحويلها أيضاً إلى صواريخ ذكية من قبل فنيين مدربين من إيران مجهزين بمجموعات مزودة من قبل إيران تكلف حوالي 15 ألف دولار فقط لكل قذيفة. وتشير التقديرات إلى أن لدى حزب الله ما بين ثلاثين و300 ذخيرة موجهة بدقة في هذه المرحلة، مع إضافة واحدة جديدة ربما كل يوم ونصف.

ويقول التقرير الأميركي حاسماً المسألة "عاجلاً أم آجلاً، قد تقرر إسرائيل أنها بحاجة إلى تجاوز مجرد قتل التماسيح والبدء في تجفيف المستنقع. حيث في الشهر الماضي، أعلنت إسرائيل أنها بصدد إنشاء قيادة عسكرية جديدة مخصصة لتخطيط الاستجابات الحركية التي تستهدف ليس الدمى التي تتحرك في لبنان ولكن أولئك الذين يحركون الخيوط في طهران".

ويخلص كليفورد ماي إلى أنه ليس من الصعب وصف العلاج الذي قد

محاوله لإنفاذ القانون لتفكيك تحالفات المخدرات والإرهاب، المعروفة باسم عملية كاساندر، لتسهيل صفقة الأسلحة النووية التي أبرمها مع حكام إيران. ولكن ما الذي يمكن أن يجعل لبنان أكثر مرضاً؛ حرب أخرى مع إسرائيل ستفي بالغرض.

حرب مع إسرائيل

لدى حزب الله الآن ما يصل إلى 150 ألف صاروخ موجه نحو إسرائيل. وقام حزب الله مؤخراً باستبدال الصواريخ التي يسهل اعتراضها بالذخائر الموجهة بدقة، التي يمكن تغيير مساراتها أثناء الطيران، مما يجعلها أكثر مروعة وأكثر دقة. وبإعداد كافية يمكنه أيضاً التغلب على القبة الحديدية.

وإذا تسببت الذخائر الموردة من إيران لحزب الله في إحداث خسائر كبيرة، فإن الحرب الشاملة بين إسرائيل ولبنان ستكون حتمية.

إسرائيلياً. دعا قرار مجلس الأمن الدولي الذي أوقف الصراع إلى نزع سلاح حزب الله. وغني عن القول أن ذلك لم يتم تنفيذه.

في عام 2008، أجبر حزب الله الحكومة اللبنانية على توقيع اتفاق "تقاسم السلطة" الذي منحه حق النقض على جميع القرارات. ومنذ ذلك الحين، اتخذ حزب الله قرارات أقل أهمية.

صحيح أن نهر الأموال من طهران إلى بيروت قد تباطأ منذ أن بدأت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب حملة قرض "أقصى ضغط" ضد إيران. لكن حزب الله لا يزال منتعشاً على الرغم من ذلك، والسبب هو شركائه الواسعة مع عصابات المخدرات في أميركا الجنوبية والمنظمات الإجرامية الدولية الأخرى.

هذه العلاقات المربحة تم بحثها وتوثيقها على نطاق واسع من قبل زميلي في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية (إيمانويل أوتولينغي). لكن قام الرئيس باراك أوباما بإلغاء

يمر لبنان شأنه شأن دول كثيرة بحالة طوارئ صحية لمقاومة فايروس كورونا المستجد ما سيزيد في اختناقه اقتصادياً، وهو الذي يدفع ضريبة طبقة سياسية طائفية تآمر لأوامر الخارج قبل تلبية تطلعات الداخل. من بين علل لبنان التي باتت أشبهه بمزمنة هو حزب الله الموالي لإيران والذي علاوة على انخراطه في جل الصفقات التي تذهب بالبلد إلى المجهول يعد طرفاً مهماً بتفشي الوباء في لبنان.

بيروت - تضاعفت في الأشهر الأخيرة بفعل تفشي فايروس كورونا المتاعب الاقتصادية في لبنان بعدما عجز عن تسديد 1.2 مليار يورو للجهات المالية المانحة، ما يجعل البلد في مفارقة عجيبة بين التخلّص من وباء يقول الخبراء إنه خطير لكنه عابر، ومن فايروسات السياسة التي أغرقت البلد في ازمت طويلة الأمد.

يتساءل اللبنانيون عن كيفية تجاوز هذه الأزمة الحاملة للبعدين، خطر كورونا الداهم وتداعياته على الاقتصاد المتداعي ببلعه، إلا أنهم حتى قبل تفشي الوباء في العالم، كانوا قد أعربوا منذ نهاية عام 2019 عن إرادتهم في التخلّص من الطبقة السياسية الطائفية المتهمه من قبل الشارع بالفساد.

توجه كل اصابع الاتهام مع هبوط كل المؤشرات الاقتصادية قبل ظهور الوباء وبعد تفشي إلى حزب الله، المتهم لا فقط بإضعاف البلد وإخاله في منعرجات لا تخدم مصالح لبنان، بل أيضاً بضلوعه في تفشي كورونا بعد كل ما قيل عن اكتشاف أول حالة إصابة بالفايروس على متن رحلة جوية قادمة إلى بيروت من مدينة قم الإيرانية. كما تحدثت تقارير محلية مختلفة عن دخول عشرة أفراد بوساطة حزب الله من سوريا إلى لبنان رغم ادراك قادة الحزب الذين حضنوا أنفسهم ضد كورونا تنفيذاً لوصايا حزبية داخلية أنهم مصابون بفايروس كورونا.

بيروت - تضاعفت في الأشهر الأخيرة بفعل تفشي فايروس كورونا المتاعب الاقتصادية في لبنان بعدما عجز عن تسديد 1.2 مليار يورو للجهات المالية المانحة، ما يجعل البلد في مفارقة عجيبة بين التخلّص من وباء يقول الخبراء إنه خطير لكنه عابر، ومن فايروسات السياسة التي أغرقت البلد في ازمت طويلة الأمد.

يتساءل اللبنانيون عن كيفية تجاوز هذه الأزمة الحاملة للبعدين، خطر كورونا الداهم وتداعياته على الاقتصاد المتداعي ببلعه، إلا أنهم حتى قبل تفشي الوباء في العالم، كانوا قد أعربوا منذ نهاية عام 2019 عن إرادتهم في التخلّص من الطبقة السياسية الطائفية المتهمه من قبل الشارع بالفساد.



وسلط تقرير مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، ومقرها واشنطن، الضوء على هذه المفارقة التي يمر بها لبنان، حيث كليفورد ماي مدير المؤسسة في تقرير له "لم يضرب فايروس كورونا، الذي انطلق من الصين، لبنان بشكل أقوى من الدول الأخرى، ولكن لن يفاجأ أحد إذا حدث ذلك". ويضيف "يقع لبنان

واشنطن تقاوم الوباء فتتضرر بكين

مدى سرعة الموردين في التسليم مرة أخرى.

وقالت شركة فورد موتور في بيان إنها "تقيم الوضع بعناية" لكنها تتوقع عدم حدوث أي تعطيل لعملياتها في الصين بسبب ضوابط مكافحة الفايروسات التي تفرضها الحكومات الأخرى. وقالت إن مصانعها قادرة على تلبية طلب السوق لكنها تحتاج إلى وقت للعودة إلى وضعها الطبيعي.

وقالت شركة "ديل"، إحدى أكبر الشركات المصنعة لأجهزة الكمبيوتر، إنها تستخدم شبكة عالمية من الموردين وتطلع العملاء على التغييرات في وقت الإنتاج. وقالت الشركة في بيان "نستكشف باستمرار مصادر بديلة، وإنتاج واستراتيجيات لوجستية" وسوف "تعُد حسب الحاجة".

وأعربت شركة جنرال إلكتريك، التي توظف 18 ألف شخص في الصين، عن ثقها في أن سلسلة التوريد العالمية تتمتع الشركة "المرونة" في إدارة المخاطر والتكيف معها.

وتأثرت سياسات سلاسل التوريد بشكل متزايد مع تزايد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وكان المصنعون يبحثون بالفعل عن طرق للاعتماد بشكل أقل على الصين بعد اندلاع حرب تعريفية مع واشنطن في عام 2018.

لكن قلة من الدول يمكنها مطابقة قوتها العاملة الهائلة ومورديها الإكفاء والموانئ الجديدة والبنية التحتية الأخرى.

تشكيل الصناعة بشكل دائم بمجرد أن تبدأ في التعافي في العام المقبل أو في عام 2022".

وقالت شركة "هاواي"، وهي شركة صينية لصناعة الهواتف الذكية ومعدات الشبكات، إنها لا تتوقع أي تغيير في سلسلة التوريد الخاصة بها في الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة. وسعت الشركة لإزالة المكونات الأميركية من منتجاتها العام الماضي بعد أن فرض الرئيس دونالد ترامب قيوداً على وصولها إلى التكنولوجيا الأميركية.

انقطاع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة بسبب مكافحة كورونا يؤدي إلى تعطيل النشاط الصناعي في الصين

وقالت وكالة موديز لخدمات المستثمرين في تقرير لها إن صانعي السيارات "معرضون بشدة للخطر" لأنهم يحتاجون إلى مكونات من الولايات المتحدة والموردين العالميين الآخرين. وقالت إن الاضطراب في الصين سيؤثر على الصناعة العالمية.

ويستخدم صانعو السيارات العالميون أنظمة ضعيفة تعتمد على مكونات قليلة في متناول اليد. لقد أعادوا فتح مصانع في الصين، لكنهم يقولون إن وتيرة التعافي تعتمد على

الظروف تشكل خطورة أكبر بالنسبة إلى الشركات الصغيرة والخاصة التي تعتبر المحرك الاقتصادي للصين وتصنع الملابس والألعاب والسلع الاستهلاكية الأخرى. وتعمل الكثير من هذه الشركات على المستويات العادية أو يتم إغلاقها بسبب نقص المواد والموظفين.

وقالت غرفة التجارة الأميركية في جنوب الصين في تقرير الأربعاء إن واحدة من كل ست شركات ردت على استطلاع أجرته في الفترة من 9 إلى 14 من مارس نفدت مكوناتها وأخرى بدأت تتفد بالفعل.

وأوقفت أوروبا ودول آسيوية أخرى شكلت 18 في المئة من هذا النقص. وقالت إن معاناة سلاسل التوريد في الولايات

الولايات المتحدة تأتي في المرتبة الثانية بعد الصين. وكانت أكثر بقليل من نصف الشركات التي شملها الاستطلاع والبالغ عددها 237 شركة أميركية، بينما ثلاثة أرباعها من الشركات المصنعة. وجميع هذه الشركات بلغت عن أنها تأثرت بسبب انقطاع الإمدادات بسبب تفشي المرض.

وقال تقرير الغرفة "أبلغ العديد من الشركات عن قدر كبير من السلع التي تحتاجها والتي يتم شحنها بانتظام من اليابان وكوريا الجنوبية وإيطاليا والولايات المتحدة، وهي دول تتعرض الآن لضغوط من تفشي المرض".

وأرجع الاقتصاديون الذين لفتوا انتباههم إلى نمو الاقتصاد العالمي لهذا العام إلى تعطيل التصنيع الصيني والأميركي كسبب واحد.

ويسلط المراقب الضوء على مخاطر استراتيجيات التصنيع التي تخفض التكاليف باستخدام شبكات واسعة من الموردين والمصانع عبر دول متعددة.

ومن المرجح أن تتأثر العلامات التجارية للهواتف الذكية بشدة بسبب اعتمادها على التجميع الصيني والمجموعات الموزعة من موردي المكونات.

كما تزود ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية المعالجات الدقيقة ومكونات الهواتف الذكية الأخرى، ولكن أكثر منتجي الرقائق تقدماً هم من الأميركيين. وقال باحثو شركة "أي دي سي" في تقرير "السياريو المتشائم يرى انقطاعات في الإمدادات تستمر طوال العام. وإذا حدث ذلك، ستتم إعادة

بالاستطلاع بشأنها كانت تعاني بالفعل من انقطاع الإمدادات.

وقال دارين تاي، محلل المخاطر لدى شركة "فيتش سولوشنز"، "من المحتمل أن يؤدي الانقطاع المستمر للنشاط في الولايات المتحدة إلى تعطيل النشاط الصناعي في الصين".

وتعمل بكين على تخفيف الضوابط التي تركزت شوارع المدينة فارغة وصامتة وأرسلت موجات صدمة عبر الاقتصاد العالمي، حيث يقوم المصنعون بإعادة بناء سلاسل التوريد (شبكات الآلاف من مزودي قطع غيار السيارات والرقائق الدقيقة والمكونات الأخرى).

ويقول المسؤولون إن شركات صناعة الصلب وغيرها من الصناعات الحكومية عادت إلى طبيعتها تقريباً. لكن

جو ماكدونالد

بكين - تواجه المصانع في الصين، التي تكافح من أجل إعادة فتح أبوابها بعدما تضرر الاقتصاد بسبب فايروس كورونا، تهديداً جديداً يتمثل في الضوابط الأميركية لمكافحة الأمراض التي قد تعطل صناعة الرقائق الدقيقة والمكونات الأخرى التي تحتاجها. وتهدد هذه الصدمة بتراجع جهود الحزب الشيوعي الحاكم لإحياء ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد أن أعلن انتصاره على تفشي المرض. ومن شأن هذا التهديد أن يزيد من الضغط على النشاط التجاري العالمي حيث تغلق الدول الغربية أماكن العمل، وتحد من السفر وتطلب من المستهلكين البقاء في منازلهم.

وينتج المصنعون الصينيون أكثر من 80 في المئة من الهواتف الذكية لأجهزة "أبل" و"سامسونغ"، وغيرهما من العلامات التجارية، ونصف أجهزة الكمبيوتر الشخصية في العالم، ونصيباً كبيراً من الأجهزة المنزلية والسلع الأخرى. لكنهم بحاجة إلى تصنيع شرائح معالج أميركي ومكونات أخرى عالية القيمة.

ولم يتضح بعد كيف يمكن أن تؤثر القيود الأميركية المضادة لفايروس كورونا على التجارة. وتنطبق الضوابط حتى الآن على المسافرين، وليس على السلع. وتعمل المصانع الأميركية، لكن الاتحاد الوطني للأعمال المستقلة يقول إن 39 في المئة من أصل 300 شركة قام



الصين تواجه تهديداً جديداً: الضوابط الأميركية لمكافحة الفيروسات